الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

14 **رجب** 1440 –21 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

محمد بن ناصر يرعى احتفاء حقوق الانسان بجازان باليوم العالمي للمرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1744895

تناول حقوقيون ومثقفون ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، من خلال ندوة »التجديد في حقوق الإنسان» التي أقيمت ضمن البرنامج الثقافي لمعرض الرياض الدولي للكتاب.

وذكرت الدكتورة سحر التويجري، أن حقوق الإنسان متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم ودينهم ولغتهم، فلكل إنسان الحق في الحصول على هذه الحقوق الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز، حيث إن جميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة، وهو الأمر الذي دعا لإقامة مثل هذه الندوات في معرض الرياض الدولي للكتاب لأهميتها.

من جهته طرح الدكتور أسامة القحطاني، رؤية تاريخية عن مفهوم حقوق الإنسان منذ بدايات الحضارة المكتوبة، وكانت أهمها قوانين حمورابي التي أصلت ما يقارب من 80 مادة في مجمل بعضها كانت عن حقوق الإنسان، وبعد توالي الحضارات وحضور الأديان وانتشار الدين الإسلامي وجدنا أن أغلب مفاهيم حقوق الإنسان قد تناولها الإسلام بشكل أساسي وأصيل وبمنظور شامل في المعاملات الحياتية وحقوق البشر، نساءً وأطفالاً وكباراً، وأكبرها وأهمها أن الناس سواسية ويفرق بينهم العمل بالتقوى .وأشار خالد الفاخري، في محور خاص عن حقوق الإنسان من المنظور المحلي والدولي، موضحاً أن الخلفية التاريخية لهذا الموضوع مهمة جداً، وقد مرت هذه الحقوق بعد الحرب العالمية الأولى والثانية بالعديد من الانتهاكات، فبدأ المجتمع الدولي يعمل على تدابير جديدة تحمي الإنسان والبلدان من مزيد من الانتهاكات، وكانت الاتفاقيات الرئيسة هي: اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية التمييز العنصري ومناهضة التعذيب واتفاقية الطفل، وإذا أردنا أن نتحدث عن المنظور الداخلي، فهذه الاتفاقيات تصب لدينا مباشرة في نظام حماية الطفل ونظام الإجراءات الجزائية واتفاقية السيداو.

ويتساءل الفاخري: «هل لدينا ثقافة عامة بحقوق الإنسان في المملكة؟ وهل يعي المجتمع هذه الثقافة؟ موضحا أن الناس تقريباً منذ منتصف التسعينيات بدأت تسمع عن حقوق الإنسان نظراً للتطورات التقنية، وأصبح لدينا تطورات تتناسب مع هذا الأمر، وبدأت تظهر تشريعات وتنظيمات تتناسب مع حداثة المجتمع، وأصبح هناك شركاء مع الدولة تصنع القوانين، واهتماماً من عدة جهات تتناول الحقوق في مواقعها، فالمستشفيات تكتب في غرف المرضى حقوق المرضى، والوزارات كالتجارة تكتب حقوق المستهلك، ووزارة العدل تنشر وسيلة التقاضي ورفع القضايا، وأصبح الناس يدركون هذه الأمور.

وعن كيفية صناعة هذه الثقافة ومن هي الجهات المعنية في نشرها، أشار الدكتور القحطاني إلى أن المجتمع بكل أطيافه يفعل ذلك، ومنها يتشكل الرأي العام ويرتفع الوعي، فيما لفت الفاخري إلى أن كل الجهات الحقوقية تقوم بهذا الدور، بدءاً من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان وكذلك تنبهت الجهات الحكومية لهذه الأهمية، فأصبحت وزارة التعليم سنوياً تستثمر أسبوعاً كاملاً في شهر ديسمبر (حين يحتفل العالم بحقوق الإنسان) للتعريف والتوعية في كل مدارس التعليم العام، إضافة إلى توصيات بتضمين مواثيق حقوق الإنسان في المناهج.

العيبان :المملكة أنجزت بنية تحتية متكاملة في مكة المكرمة والمدينة المنورة لخدمة قاصديهما روعي فيها تلبية احتياجات المعاقين

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190320/147764

أعلنت المملكة اليوم بجنيف عن اتخاذها العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص، وهي تدابير منسجمة مع المعايير الدولية ذوات الصلة، ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وكشفت المملكة عن مضيها قدماً نحو حماية وتعزيز تلك الحقوق، وذلك انطلاقا من المبادئ الدستورية التي قام عليها الحكم، والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإيماناً منها بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون مكونٌ مهم من مكونات المجتمع وشريكٌ أساسيٌّ في إرساء منظومته القانونية والمؤسسية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت المملكة مواصلة جهودها في خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتسخير الموارد والإمكانات اللازمة لخدمة قاصديهما ومن ذلك إنجاز بنية تحتية كبرى روعي فيها تلبية جميع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

جاء ذلك في بيان المملكة اليوم في جلسة مناقشة تقريرها (الأول) المقدم وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدورة الـ (21) للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) والذي تلاه رئيس وفد المملكة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.

وأكد رئيس الوفد أن المملكة تولي أهمية كبيرة لما يصدر عن اللجنة من ملحوظات وتعليقات نظراً لما تقوم به من جهود تسهم في تعزيز وفاء الدول بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيراً إلى تطلع الجميع لحوار تفاعلي بنّاء يعكس ما بُذل من جهود في مجال تنفيذ الاتفاقية، ويعزز الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقطع العيبان بأن انضمام المملكة إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، يأتي انطلاقاً من قيمها وأنظمتها المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي أوجبت حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحظرت كل انتهاكٍ ضد هذه الفئة.

ونوه العيبان خلال كلمته بصدور "رؤية المملكة 2030" قائلاً إنه اشتملت على خططٍ وبرامج تهدف إلى جعل المملكة أنموذجاً رائداً في العالم، ومتضمنةً تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن استقلاليتهم وإندماجهم في المجتمع بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع، وتوفير جميع التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق هذا النجاح. مشدداً على ان المملكة تسعى من خلال برنامج جودة الحياة "وهو أحد برامج رؤية 2030" إلى توفير مرافق البنية التحتية في جميع أنحاء المملكة، وأن يكون الوصول إليها بسهولة عبر وسائل النقل العام، وأن تكون مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

وكشف العيبان خلال استعراض التقرير بأن العمل يجري حالياً على تهيئة البيئة العمرانية في المملكة وفقاً للأدلة الإرشادية لبرنامج الوصول الشامل، وذلك لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية واندماجٍ في المجتمع.

مبيناً أن حكومة المملكة وبتوجيهاتٍ وإشرافٍ مباشر من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ وسمو ولي عهده الأمين ـ حفظهما الله ـ ، تحرص على مواصلة جهودها في خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتسخير الموارد والإمكانات اللازمة لخدمة قاصديهما ومن ذلك إنجاز بنية تحتية كبرى روعي فيها تلبية جميع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

واستعرض العيبان التشريعات الوطنية والأطر المؤسسية التي أنجزتها المملكة لحماية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة ومن ذلك نظام رعاية المعوقين كإطار قانوني مباشر يُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تضمن بأن تكفل الدولة حق

الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كل المجالات. كما أشار الى صدور اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، واللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها المتضمنة الترتيبات والخدمات التيسيرية لذوي الإعاقة في بيئة العمل، بالإضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي شكلت مجتمعة سياجاً قانونياً يحمي ويعزز حقوق ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالأُطر المؤسسية أشار العيبان إلى إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في فبراير 2018م، بهدف رعايتهم وضمان حصولهم على حقوقهم وتعزيز الخدمات المقدمة لهم. منوهاً بنمو أعداد مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ، وجودة الخدمات التي تقدمها، مشيراً إلى تقديم إعانات مالية لأكثر من (أربعمائة ألف حالة)، خصص لها اعتماداً مالي بلغ إجماليه أكثر من (5 مليارات ريال)، مؤكداً في السياق ذاته، أنه لا يتم اللجوء إلى إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية إلا في أضيق الحدود. كما بلغ الدعم الحكومي للجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية بذوي الإعاقة في 2018م أكثر من (سبعين مليون ريال.(

وحول مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، كشف العيبان عن اتخاذ المملكة لتدابير عديدة منها: تيسير مشاركتهم في الانتخابات البلدية، بمن فيهم النساء من ذوات الإعاقة، وتهيئة المرافق، وتوفير معاونين لهم كمترجمي لغة الإشارة أثناء عملية التصويت، هذا بالإضافة إلى عضويتهم في مجلس الشورى، وتوليهم وظائف قيادية في مختلف القطاعات.

وأكد رئيس وفد المملكة أن أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عملية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هو الدور الرقابي الذي تمارسه الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أصبحت بانضمام المملكة إليها جزءاً من أنظمتها الوطنية، وأشار العيبان في هذا السياق إلى أن هيئة حقوق الإنسان قامت بزيارات تفقدية إلى (42) مركزاً من مراكز التأهيل الشامل، ونتج عن هذه الزيارات رصد بعض الملحوظات التي تخضع –حالياً - للدراسة من قبل مجلس الهيئة، لاقتراح ما يلزمٍ من حلولٍ في شأنها.

واضاف العيبان: في إطار تنمية الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، فقد صدر أمرٌ سامٍ في يناير 2015م، تضمن قيام الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم بإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التعليم العالي.

كما عقدت الهيئة ورشة متخصصة في يناير 2017م شارك فيها عددٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة، والمختصين، ونظمت مؤخراً ندوة عن "حقوق ذوي الإعاقة" شاركت فيها الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم تتضمن تدشين موقع إلكتروني "البوابة التعليمية الإلكترونية لحقوق الإنسان"، تحت شعار: "وطني يحمي حقوقي"، يهدف إلى تعريف الطلاب والطالبات بمن فيهم من ذوي الإعاقة بحقوقهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بينهم.

فيما نظم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ورشة عمل مع (12) جهة حكومية، لتنفيذ وتفعيل برنامج الوصول الشامل، و يقوم المركز حالياً بإعداد مشروع تطوير معايير الوصول الشامل، لتشمل التمكين الذكي (Intelligent Accessibility)باستخدام وسائل التقنية الحديثة لسهولة الوصول.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الجوازات" تشترط التأمين الصحي لتمديد تأشيرة الزيارة العائلية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4624913

لرياض – "الحياة" | منذ 14 ساعة في 20 مارس 2019 - اخر تحديث في 20 مارس 2019 / 15:15
أعلنت المديرية العامة للجوازات عن تطبيق إلزامية توافر التأمين الصحي عند طلب تمديد تأشيرة الزيارة العائلية إلكترونياً عبر منصة "أبشر" (أفراد، وأعمال)، إذ استكملت جميع المتطلبات الإلكترونية الفنية لربط تمديد تأشيرة الزيارة العائلية بتمديد صلاحية وثيقة التأمين الصحي للزائرين الموجودين في المملكة الذين صدرت لهم تأشيرة الزيارة من وزارة الخارجية بموجب وثيقة التأمين الصحي، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني، ومركز المعلومات الوطني.
وأكدت "الجوازات"، أنه لن يكون بمقدور الزائرين الموجودين في المملكة تمديد تأشيرة الزيارة من دون أن يكون لديهم وثائق تأمين صحي سارية المفعول، وأن عليهم تجديد وثائق التأمين الصحي الخاصة بهم قبل تاريخ انتهائها.
وأوضحت المديرية العامة للجوازات أن شرط توافر وثيقة التأمين الصحي للزائرين استثنى تأشيرات حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين وتأشيرات الدبلوماسيين والزائرين للممثليات والبعثات الدبلوماسية وضيوف المملكة الرسميين، مشيرة إلى أنه في وقت التمديد لتأشيرة الزيارة العائلية يجب أن تكون المدة المتبقية في صلاحية التأشيرة سبعة أيام أو أقل، وألا يكون مضى على انتهائها أكثر من ثلاثة أيام، وألا يتجاوز مجموع فترة تأشيرة الزيارة بعد التمديد 180 يومًا كحد أقصى من تاريخ الدخول للمملكة، علماً أنه يتم التمديد بحسب المدة الأساسية التي أصدرت بها التأشيرة.

أكد أن العمل يجري حالياً على تهيئة البيئة العمرانية في المملكة وفقاً للأدلة الإرشادية لبرنامج الوصول الشامل

العيبان: المملكة تؤمن بأن الأشخاص ذوي الإعاقة مكونٌ مهم من مكونات المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1744787

جنيف - واس

أعلنت المملكة اليوم بجنيف عن اتخاذها العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص، وهي تدابير منسجمة مع المعايير الدولية ذوات الصلة، ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وكشفت المملكة عن مضيها قدماً نحو حماية وتعزيز تلك الحقوق، وذلك انطلاقا من المبادئ الدستورية التي قام عليها الحكم، والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإيماناً منها بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون مكونٌ مهم من مكونات المجتمع وشريكٌ أساسيٌ في إرساء منظومته القانونية والمؤسسية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت المملكة مواصلة جهودها في خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتسخير الموارد والإمكانات اللازمة لخدمة قاصديهما ومن ذلك إنجاز بنية تحتية كبرى روعي فيها تلبية جميع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

جاء ذلك في بيان المملكة اليوم في جلسة مناقشة تقريرها (الأول) المقدم وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدورة الـ (21) للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) والذي تلاه رئيس وفد المملكة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.

وأكد رئيس الوفد أن المملكة تولي أهمية كبيرة لما يصدر عن اللجنة من ملحوظات وتعليقات نظراً لما تقوم به من جهود تسهم في تعزيز وفاء الدول بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيراً إلى تطلع الجميع لحوار تفاعلي بنّاء يعكس ما بُذل من جهود في مجال تنفيذ الاتفاقية، ويعزز الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقطع العيبان بأن انضمام المملكة إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، يأتي انطلاقاً من قيمها وأنظمتها المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي أوجبت حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحظرت كل انتهاكٍ ضد هذه الفئة.

ونوه العيبان خلال كلمته بصدور "رؤية المملكة 2030" قائلاً إنه اشتملت على خططٍ وبرامج تهدف إلى جعل المملكة أنموذجاً رائداً في العالم، ومتضمنةً تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن استقلاليتهم وإندماجهم في المجتمع بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع، وتوفير جميع التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق هذا النجاح. مشدداً على ان المملكة تسعى من خلال برنامج جودة الحياة "وهو أحد برامج رؤية 2030" إلى توفير مرافق البنية التحتية في جميع أنحاء المملكة، وأن يكون الوصول إليها بسهولة عبر وسائل النقل العام، وأن تكون مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

وكشف العيبان خلال استعراض التقرير بأن العمل يجري حالياً على تهيئة البيئة العمرانية في المملكة وفقاً للأدلة الإرشادية لبرنامج الوصول الشامل، وذلك لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية واندماج في المجتمع.

مبيناً أن حكومة المملكة وبتوجيهاتٍ وإشرافٍ مباشر من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ وسمو ولي عهده الأمين ـ حفظهما الله ـ ، تحرص على مواصلة جهودها في خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتسخير الموارد والإمكانات اللازمة لخدمة قاصديهما ومن ذلك إنجاز بنية تحتية كبرى روعي فيها تلبية جميع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

واستعرض العيبان التشريعات الوطنية والأطر المؤسسية التي أنجزتها المملكة لحماية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة ومن ذلك نظام رعاية المعوقين كإطار قانوني مباشر يُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تضمن بأن تكفل الدولة حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كل المجالات. كما أشار الى صدور اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، واللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها المتضمنة الترتيبات والخدمواستعرض العيبان التشريعات الوطنية والأطر المؤسسية التي أنجزتها المملكة لحماية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة ومن ذلك نظام رعاية المعوقين كإطار قانوني مباشر يُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تضمن بأن تكفل الدولة حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كل المجالات. كما أشار الى صدور اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، واللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها المتضمنة الترتيبات والخدمات التيسيرية لذوي الإعاقة في بيئة العمل، بالإضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي شكلت مجتمعة سياجاً قانونياً يحمي ويعزز حقوق ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالأُطر المؤسسية أشار العيبان إلى إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في فبراير 2018م، بهدف رعايتهم وضمان حصولهم على حقوقهم وتعزيز الخدمات المقدمة لهم. منوهاً بنمو أعداد مراكز تأهيل الأشخاص ذوي

حقوق الإنسان في الصحافة

الإعاقة ، وجودة الخدمات التي تقدمها، مشيراً إلى تقديم إعانات مالية لأكثر من (أربعمائة ألف حالة)، خصص لها اعتمادٌ مالي بلغ إجماليه أكثر من 5)مليارات ريال)، مؤكداً في السياق ذاته، أنه لا يتم اللجوء إلى إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية إلا في أضيق الحدود. كما بلغ الدعم الحكومي للجمعيات
والمؤسسات الأهلية المعنية بذوي الإعاقة في 2018م أكثر من (سبعين مليون ريال.(
وحول مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، كشف العيبان عن اتخاذ المملكة لتدابير عديدة منها: تيسير مشاركتهم في الانتخابات البلدية، بمن فيهم النساء من ذوات الإعاقة، وتهيئة المرافق، وتوفير معاونين لهم كمترجمي لغة الإشارة أثناء عملية التصويت، هذا بالإضافة إلى عضويتهم في مجلس الشورى، وتوليهم وظائف قيادية في مختلف القطاعات.
وأكد رئيس وفد المملكة أن أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عملية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هو الدور الرقابي الذي تمارسه الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أصبحت بانضمام المملكة إليها جزءاً من أنظمتها الوطنية، وأشار العيبان في هذا السياق إلى أن هيئة حقوق الإنسان قامت بزيارات تفقدية إلى (42) مركزاً من مراكز التأهيل الشامل، ونتج عن هذه الزيارات رصد بعض الملحوظات التي تخضع –حالياً - للدراسة من قبل مجلس الهيئة، لاقتراح ما يلزمٍ من حلولٍ في شأنها.
واضاف العيبان: في إطار تنمية الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، فقد صدر أمرٌ سامٍ في يناير 2015م، تضمن قيام الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم بإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التعليم العالي.
كما عقدت الهيئة ورشة متخصصة في يناير 2017م شارك فيها عددٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة، والمختصين، ونظمت مؤخراً ندوة عن "حقوق ذوي الإعاقة" شاركت فيها الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم تتضمن تدشين موقع إلكتروني "البوابة التعليمية الإلكترونية لحقوق الإنسان"، تحت شعار: "وطني يحمي حقوقي"، يهدف إلى تعريف الطلاب والطالبات بمن فيهم من ذوي الإعاقة بحقوقهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بينهم.
فيما نظم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ورشة عمل مع (12) جهة حكومية، لتنفيذ وتفعيل برنامج الوصول الشامل، و يقوم المركز حالياً بإعداد مشروع تطوير معايير الوصول الشامل، لتشمل التمكين الذكي (Intelligent Accessibility)باستخدام وسائل التقنية الحديثة لسهولة الوصول.
ات التيسيرية لذوي الإعاقة في بيئة العمل، بالإضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي شكلت مجتمعة سياجاً قانونياً يحمي ويعزز حقوق ذوي الإعاقة.
وفيما يتعلق بالأُطر المؤسسية أشار العيبان إلى إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في فبراير 2018م، بهدف رعايتهم وضمان حصولهم على حقوقهم وتعزيز الخدمات المقدمة لهم. منوهاً بنمو أعداد مراكز تأهيل الأشخاص ذوي

الإعاقة ، وجودة الخدمات التي تقدمها، مشيراً إلى تقديم إعانات مالية لأكثر من (أربعمائة ألف حالة)، خصص لها اعتمادٌ مالي بلغ إجماليه أكثر من 5)مليارات ريال)، مؤكداً في السياق ذاته، أنه لا يتم اللجوء إلى إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية إلا في أضيق الحدود. كما بلغ الدعم الحكومي للجمعيات
والمؤسسات الأهلية المعنية بذوي الإعاقة في 2018م أكثر من (سبعين مليون ريال.(
وحول مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، كشف العيبان عن اتخاذ المملكة لتدابير عديدة منها: تيسير مشاركتهم في الانتخابات البلدية، بمن فيهم النساء من ذوات الإعاقة، وتهيئة المرافق، وتوفير معاونين لهم كمترجمي لغة الإشارة أثناء عملية التصويت، هذا بالإضافة إلى عضويتهم في مجلس الشورى، وتوليهم وظائف قيادية في مختلف القطاعات.
وأكد رئيس وفد المملكة أن أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عملية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هو الدور الرقابي الذي تمارسه الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أصبحت بانضمام المملكة إليها جزءاً من أنظمتها الوطنية، وأشار العيبان في هذا السياق إلى أن هيئة حقوق الإنسان قامت بزيارات تفقدية إلى (42) مركزاً من مراكز التأهيل الشامل، ونتج عن هذه الزيارات رصد بعض الملحوظات التي تخضع –حالياً - للدراسة من قبل مجلس الهيئة، لاقتراح ما يلزمٍ من حلولٍ في شأنها.
واضاف العيبان: في إطار تنمية الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، فقد صدر أمرٌ سامٍ في يناير 2015م، تضمن قيام الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم بإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التعليم العالي.
كما عقدت الهيئة ورشة متخصصة في يناير 2017م شارك فيها عددٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة، والمختصين، ونظمت مؤخراً ندوة عن "حقوق ذوي الإعاقة" شاركت فيها الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، والأشخاص

ذوي الإعاقة. وأبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم تتضمن تدشين موقع إلكتروني "البوابة التعليمية الإلكترونية لحقوق الإنسان"، تحت شعار: "وطني يحمي حقوقي"، يهدف إلى تعريف الطلاب والطالبات بمن فيهم من ذوي الإعاقة بحقوقهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بينهم.
فيما نظم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ورشة عمل مع (12) جهة حكومية، لتنفيذ وتفعيل برنامج الوصول الشامل، و يقوم المركز حالياً بإعداد مشروع تطوير معايير الوصول الشامل، لتشمل التمكين الذكي (Intelligent Accessibility)باستخدام وسائل التقنية الحديثة لسهولة الوصول.

مواطن يتهم مستشفى بالتسبب في وفاة والدته

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621269

المدينة - جدة
اتهم مواطن أحد المستشفيات في العاصمة المقدسة بالتسبب في وفاة والدته نتيجة خطأ طبي، وطالب المسؤولين في وزارة الصحة بمحاسبة المتسببين في رحيلها. وقال عبدالعزيز المحمادي إن والدته توفيت الأربعاء الماضي في أحد المستشفيات بعد دخولها لإجراء عملية منظار في القولون أدى إلى ثقب به وبالأمعاء الغليظة، وأضاف أن والدته خضعت للعملية الأولى في المنظار على يد طبيب مقيم، وبعد أن خرجت عانت من مضاعفات انتفاخ في البطن وضيق في التنفس، فأجرى الطبيب عملية أخرى للمريضة أدت لدخولها إلى غرفة العناية، وبعدها أجريت لها عملية جراحية كشفت أن هناك ثقبين في القولون والأمعاء.
وقال المحمادي: صدمنا عند ذهابنا للمستشفى للزيارة بخبر وفاة والدتنا، وتساءلنا: لماذا لم يتم التواصل معنا وإخبارنا بالوفاة.
وأضاف :خلال فترة علاج ومراجعة والدتي طيلة السنوات الماضية كنت أحاول الدخول لمدير المستشفى الذي كان ذات يوم الطبيب المختص بعلاجها لكن كل محاولاتي للوصول إليه باءت بالفشل، واستطرد المحمادي: ما أزعجني كثيرا وآلمني هو عدم الاهتمام بالوضع العام لوالدتي، وقمت بإرسال شكوى على رقم وزارة الصحة 937 بعد العمليات أثناء حياة والدتي واندهشت بالرد من الوزارة بقولهم تم إقفال الشكوى «المعاملة» وبعد وفاتها تقدمت بشكوى مرة أخرى ولم يتم التجاوب ومازالت قيد الإجراء.
»المدينة» اتصلت عدة مرات طوال الأيام الماضية بالمتحدث الرسمي للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة للاستفسار وطلب التوضيح عن تفاصيل العملية التي أدت للوفاة وملابسات الشكوى المقدمة للصحة وما تم حيالها من إجراء، إلا أنه تم تجاهل الرد حتى ساعة كتابة الخبر.

تعرف على عدد صكوك الطلاق المُصدرة يومياً في «جمادى الآخرة»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1713603

«عكاظ» (جدة)
كشفت وزارة العدل في تقريرها البياني الشهري لشهر جمادى الآخرة 1440، أن إجمالي عقود النكاح بلغ 11.510 عقود، بزيادة قدرها 10% على عقود النكاح الصادرة في الشهر نفسه من العام الماضي 1439.
وأوضحت «العدل» أن نسبة عقود النكاح التي يكون طرفاها سعوديي الجنسية 84% من إجمالي عقود النكاح في المملكة.
وبينت وزارة العدل أن 42% من إجمالي عقود النكاح صدرت في منطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، فيما راوح عدد عقود النكاح الصادرة يوميا بين 366 و917 عقداً يومياً.
وبلغ عدد صكوك الطلاق 4434 صكا، صدر قرابة نصفها من منطقتي مكة المكرمة والرياض، فيما راوح عدد صكوك الطلاق الصادرة يوميا في جميع مناطق المملكة بين 140 و251 صكا يومياً، وراوح عدد صكوك الطلاق الشهرية لفترة 12 شهرا السابقة بين 2376 كحد أدنى، و5516 كحد أعلى.
وجاء تفصيل إجمالي عقود الأنكحة وصكوك الطلاق حسب مناطق المملكة كالتالي:
- مكة المكرمة: عقود النكاح 3114، صكوك الطلاق 1120.
- الرياض: عقود النكاح 1697، صكوك الطلاق 1058.
- الشرقية: عقود النكاح 1720، صكوك الطلاق 596.
- عسير: عقود النكاح 1090، صكوك الطلاق 379.
- المدينة المنورة: عقود النكاح 963، صكوك الطلاق 281.
- القصيم: عقود النكاح 695، صكوك الطلاق 199.
- جازان: عقود النكاح 630، صكوك الطلاق 179.
- تبوك: عقود النكاح 372، صكوك الطلاق 170.
- الجوف: عقود النكاح 311، صكوك الطلاق 115.
- حائل: عقود النكاح 3114، صكوك الطلاق 1120.
- نجران: عقود النكاح 307، صكوك الطلاق 86.
- الباحة: عقود النكاح 202، صكوك الطلاق 39.
- الحدود الشمالية: عقود النكاح 139، صكوك الطلاق 74.

يذكر أن وزارة العدل تصدر بياناتها الشهرية لكشف تفاصيل 35 مؤشرا عن أعمال المحاكم وكتابات العدل، ضمن 7 مؤشرات تحليلية رئيسية.
وتهدف التقارير الشهرية إلى: تحقيق أعلى درجات الشفافية، تحليل العمل بشكل تكالمي، توفير مصدر موثوق للمعلومات، المساهمة في نشر الثقافة العدلية.
وأوضحت أن المؤشرات التحليلية الرئيسية هي: عدد الطلبات والقضايا الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى، الأحكام الصادرة في محاكم الدرجة الأولى، التحليل الإحصائي لعقود الأنكحة وصكوك الطلاق الصادرة، عدد الدعاوى التجارية الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى، الأحكام الصادرة في الدوائر والمحاكم التجارية في محاكم الدرجة الأولى، التحليل الإحصائي لطلبات التنفيذ، حجم أعمال التوثيق في كتابات العدل.
وبينت وزارة العدل أن مركز ذكاء الأعمال في الوزارة يشرف على المعلومات الإحصائية ويعمل على جمع البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات دلالات إحصائية.

هل تُعفى المنشآت الصغيرة من المقابل المالي للعمالة؟.. «العمل» تجيب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1713635

«عكاظ» (جدة)
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن المنشآت الصغيرة (التي تتكون من 9 عمال فأقل)، يتم إعفاؤها من دفع المقابل المالي عن 4 عمال وافدين.
وأوضحت وزارة العمل عبر حسابها في «تويتر» اليوم (الأربعاء)، ردا على أحد المغردين، أنه يشترط لذلك تفرغ مالك المنشأة للعمل فيها.

4محاور لمؤتمر وحدة الأمة في مواجهة التطرف

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=364567&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2019-03-20 11:56 PM
بدأ وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للشؤون الإسلامية الدكتور عبدالله بن محمد الصامل، زيارته الرسمية لجمهورية موريتانيا الإسلامية التي تستمر عدة أيام، يرأس خلالها وفد المملكة نيابة عن الوزير الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ في المؤتمر العلمي الدولي السادس الذي تنظمه وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بجمهورية موريتانيا، برعاية رئيس الجمهورية محمد ولد عبدالعزيز، تحت عنوان (وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة تيارات التطرف وخطاب الكراهية)، وتنطلق أعماله اليوم ويستمر يومين.
ويناقش المؤتمر في جلساته التي تتواصل على مدى يومين أربعة محاور رئيسية هي: وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة التطرف، والإسلام وقيم التسامح والتكافل، والمؤسسات الحاضنة للإسلام ودورها في تحصين المجتمع من التطرف، وخطاب الكراهية وآثاره السلبية على الأمة.
ويلقي الصامل كلمة نيابة عن الوزير آل الشيخ في الجلسة الافتتاحية يستعرض خلالها تجربة وجهود المملكة في نشر الوسطية والاعتدال، ومحاربة التطرف والعنف، وإسهاماتها لتعزيز ثقافة الحوار ونبذ الكراهية، حيث يشارك علماء وباحثون ودعاة وأكاديميون من مختلف الدول العربية والإسلامية في جلسات وأعمال المؤتمر.

فرص نمو الوظائف أمام المواطنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م *
http://www.aleqt.com/2019/03/20/article_1564021.html

عبد الحميد العمري

على الرغم من تعدد وتنوع فرص نمو التوطين في سوق العمل المحلية بشكل عام، والقطاع الخاص على وجه الخصوص، إلا أن أيا من ذلك لم يحدث بالصورة الملموسة والمأمولة حتى تاريخه، ففي الوقت الذي سجل الاقتصاد الوطني نموا حقيقيا خلال العام الماضي بنحو 2.3 في المائة، ونمو القطاع الخاص للعام نفسه بنحو 3.1في المائة، أظهرت بيانات سوق العمل نموا سلبيا لوظائف المواطنين في القطاع الخاص بنحو - 4.2 في المائة خلال العام نفسه، ونموا أقل سلبية على مستوى عموم سوق العمل المحلية بأكملها بنحو - 2.0 في المائة، نتيجة نمو وظائف المواطنين في القطاع الحكومي بنحو 0.9 في المائة.

يؤكد هذا التباين بين معدلات نمو الاقتصاد من جانب، ومن جانب آخر معدل نمو الوظائف بالنسبة للمواطنين والمواطنات، أن فرصا عديدة كان مفترضا أن تذهب لمصلحة نمو التوظيف، إما أنها تعطلت وإما لم تستغل كما يجب. والبحث في أسباب ذلك وضرورة معالجتها على وجه السرعة، هو صلب العمل والمسؤولية المشتركة بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وممثلي منشآت القطاع الخاص، وأن تقوم مختلف تلك الجهات حكوميا وفي القطاع الخاص على التوجه فورا صوب تلك المعوقات، والعمل المشترك على تذليلها ومعالجتها كما يجب، وتحويلها إلى دعائم لنمو التوظيف لا أن تظل معيقة له.

أولا: يبدأ تحفيز فرص نمو الوظائف في القطاع الخاص من حيث توجد تلك المعوقات، وأول تلك المعوقات هو السيطرة المفرطة للعمالة الوافدة على مفاتيح القرار العليا في منشآت القطاع.

ثانيا: يزداد اندفاع تلك الفرص ونموها المطرد من حيث تنتهي معالجات عديد من التشوهات التي كانت كامنة في القطاع الخاص، وأول تلك التشوهات هو التستر التجاري وكل ما يتعلق به من نتائج سلبية تسبب وجوده فيها.

بالنسبة لمنطلق الحل الأول، المتعلق بضرورة التعامل بشكل مختلف تماما مع المستويات الوظيفية العليا في القطاع الخاص، التي عندها يجري اتخاذ القرار الأهم بالنسبة لمنشآت القطاع، ومن ضمن تلك القرارات هو التوطين من عدمه، فحينما يكون مثل هذا القرار بيد أو تحت سيطرة عمالة وافدة، فلا شك أنه سيواجه معوقات لا مجال لإنكارها من أي طرف، ولا شك أيضا أن أي قرارات أو إجراءات تتعلق بزيادة التوطين ستسقط عند أول مواجهة مع مثل تلك القيادات التنفيذية والعليا في القطاع الخاص، كما سيعد هدرا للوقت وللجهد أن تستمر الأجهزة الحكومية في إصدار وضخ مزيد من قرارات وبرامج التوطين، وتعلم أن من سيتلقى تلك القرارات والبرامج هم أنفسهم المستهدفون بتوطين وظائفهم "العمالة الوافدة"، وهنا يبرز الخلل الحقيقي في عملية التوطين، وأنها تعاني هي بعينها قصورا شديدا، تسبب في ضياع كثير من الفرص والجهود والأموال.

هذا يقتضي لمواجهته كما يجب، أن يتم العمل على: (1) تصميم برنامج توطين يستهدف توطين الوظائف حسب مستوياتها الإدارية العليا والتنفيذية، مع الأخذ في الحسبان مستويات الأجور، عوضا عن البرامج الراهنة التي تركز فقط على الكم أكثر من النوع، ولا تفرق بين الوظائف الملائمة ذات الجاذبية الكبرى بالنسبة للعمالة الوطنية، وغيرها من الوظائف الدنيا التي لا تحظى في الأصل بأي طلب من العمالة الوطنية. (2) تعديل آلية احتساب الرسوم على العمالة الوافدة ومرافقيها والتابعين، لتتحول إلى نسبة من الأجر المدفوع للعامل الوافد عوضا عن آليتها الراهنة كمبلغ ثابت، وقع تأثيره الأكبر في المستويات الدنيا للعمالة الوافدة، دون تأثير ملموس في العمالة ذات الأجور الأعلى.

سيؤدي البدء بتطبيق برامج توطين تتركز على الوظائف العليا وظيفيا ومن حيث الدخل، وربط رسوم العمالة الوافدة بمستويات الأجور المدفوعة لهم لا كمبالغ مقطوعة، إلى إحداث تصحيح كبير جدا على مستوى اتجاهات التوظيف في سوق العمل المحلية، وسينتج عنه تحول الضغط الأكبر على الوظائف العليا المطلوبة بدرجة أكبر من لدن العمالة الوطنية، عوضا عن كونها وفقا للأوضاع الراهنة في منأى عن أي ضغوط. ولتعلم الأهمية القصوى لما يتم الحديث عنه هنا، فوفقا لأحدث البيانات الرسمية المتوافرة، فنحن نتحدث عن أعلى من نحو 922 ألف وظيفة تشغلها العمالة الوافدة حتى نهاية 2018 ضمن تلك المستويات الإدارية، التي لا تزال في منأى عن سيطرة أي من برامج التوطين الراهنة، وهو العدد من الوظائف الملائمة التي تفوق 1.2 ضعف أعداد العاطلين عن العمل من المواطنين والمواطنات، وهو أيضا ما يفوق أهمية بما لا يقبل المقارنة أهمية التركيز على وظائف متدنية وظيفيا ومن حيث الأجور، وإن وصل عددها إلى نحو

6.0 ملايين وظيفة، كما تبين أحدث بيانات سوق العمل، التي لا تكاد تجد لها قبولا بأعلى من 1.0 في المائة من قبل الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين!
أما بالنسبة لمنطلق الحل الثاني، المتمثل في ضرورة استغلال المواقع التي ستخليها المنشآت المتورطة في جريمة التستر التجاري، بعد سقوطها المحتوم كنتيجة لتقدم البرنامج الوطني لمكافحة التستر، فبكل تأكيد سيحمل ذلك السقوط لمنشآت ولدت وتغذت على التستر التجاري، فرصا لا حصر لها لولادة آلاف المنشآت الوطنية لتحل محلها، وسيحمل أيضا طرد وترحيل مئات الآلاف من العمالة المتورطة مع تلك المنشآت المخالفة، ولادة مئات الآلاف من الوظائف الكريمة للمواطنين، وسيحمل توطيد استقرار الثروات الأموال محليا، وإعادة تدويرها في الاقتصاد الوطني عبر مختلف نشاطاته وأسواقه مزيدا من ممكنات استقراره ونموه. هذا عدا أن انخفاض وجود أعداد بالملايين من العمالة الوافدة غير الماهرة، والاكتفاء بوجود من يمتلك المهارات والخبرة العملية والكفاءة، سيسهم بشكل كبير في تخفيض حدة الازدحام الراهنة في المدن، والضغط الكبير على الخدمات والبنى التحتية، وفي رفع كفاءة الإنتاج المحلية، دون الخوف على جوانب الطلب الاستهلاكي المحلي، كون تلك الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة متدنية الدخل لا تشكل وزنا كبيرا في ميزانه، بقدر ما أنها كانت تشكل أعباء إضافية وغير محتملة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
ختاما؛ نحن بحاجة أكبر إلى سن رؤوس البرامج والقرارات الهادفة إلى التوطين، وهي الحاجة الأكبر من تعدد وكثرة تلك البرامج والقرارات، وأن يتم استغلال وتوظيف تلك الأدوات كما يجب، وهو العبرة أولا وآخرا، مقارنة بأي اعتبارات أخرى، ثبت لنا جميعا عبر تجاربنا العديدة والمتنوعة جدا طوال السنوات الأخيرة، أنها لم تحقق حتى أدنى نسب الإنجاز المأمولة، بل على العكس جاءت أغلبها عكسية تماما. والله ولي التوفيق.

مجلس الشورى وعنق الزجاجة!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد ثاني 1440هـ - 21 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1713715

منى العتيبي

في تدشين مشروع نيوم قال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أثناء حديثه عن المشروع: «بدأنا نفكر في جيل جديد منطلق إلى الحياة» وفي هذا الأمر دلالات منهجية عظيمة أبرزها الإشارة إلى ضرورة التفكير بشكل جديد وصناعة مستقبل جديد قادر على مواجهة التقدم المعرفي والتقني والصحي وغيرها .ونجد بعضاً من الكيانات المؤسسية بالدولة ثقفت ذلك وشرعت بوضع الخطط الجديدة ومواكبة المستقبل، غير أن بعضها ظل في محلك سر يسير على منهجه القديم ويدور حول الفلك نفسه.. منها مجلس الشورى؛ فالعجيب في الأمر أن أقرب كيان من صناعة القرارات ومراقبتها وتهذيبها ومراجعتها على مستوى المملكة هو مجلس الشورى بقي كما هو، فمنذ أن وعيت وصورة مجلس الشورى في مخيلتي كمواطنة صورة نمطية تقليدية تُشكّل مجموعة من الرجال يجتمعون ويطرحون مواضيع مكرورة كل مرة ويتشاورون عليها بالتصويت ثم تمددت الصورة لتشمل إضافة 30 امرأة يقمن بالدور ذاته في إعادة تدوير المواضيع المطروحة والتصويت لها.
بالرغم من أنه يقدم بدوره أطروحات واقعية تمس حاجة المواطن البسيط الذي يأمل أن يقف في مصاف أهل الرؤية، ويطمح أن يحصل على تأمينه الطبي ويجد حلولاً لمشكلاته المجتمعية من سكن وكهرباء وماء وغيرها من الأمور التي لا يعجز عنها مجلس الشورى في صناعة قرار حكيم يتجاوز العقبة، ولكن ما من نتائج ملموسة على أرض الواقع، بل بالعكس تظل تلك الأطروحات ممدةً على طاولة النقاش ما بين مدٍ وجزر معلقةً دون علاج فوري لها.
وإن ممارسة الدور الشوري التشريعي والرقابي بصورته الحالية لمجلس الشورى لا يتواكب مع تطلعات المستقبل وجيله الذي قال عنه ولي العهد «منطلق إلى الحياة»، بل لا بد أن يتخذ الدور المحوري لدعم مسيرة التنمية الحضارية بحيث

يشمل مراجعة خطط الوزارات ومسارات التنمية بها، الخروج من عباءة الأطروحات والقضايا المكرورة والاقتراب إلى قضايا المواطن الواقعية وطرحها ليس فقط بالتصويت، بل المعالجة العملية مع إضافة النظر في القضايا الصحية والاقتصادية للمواطن بالشروع المباشر في معالجتها دون الحاجة إلى التصويت ..فهناك قضايا تستوجب الحل الجذري من مجلس الشورى وتمريرها للجهات المعنية دون الحاجة إلى تصويتات وتوصيات من أجل تحقيقها.
وللأمانة من خلال مروري على أعضاء المجلس وجدت بأنه يضم بعضاً من الكفاءات الوطنية العالية سواء في تأهيلها العلمي أو في رصيد خبراتها الثري بتجاربها المهنية، ومع هذا فإن هذه الكفاءات لاتتواءم مع مخرجات المجلس وطموحات الشعب من خلالهم، بالرغم أن هذه الكفاءات مؤهلة لتبلور الدور المأمول الفاعل لتحقيق الرؤية السعودية المستقبلية.
أخيراً مجلس الشورى يمر الآن بعنق الزجاجة مع اقتراب مخرجات التحول الوطني والرؤية السعودية والركض السريع لشبابنا نحو الحياة.. لذلك عليه إعادة قراءة المشكلات المطروحة في مجالسه، التركيز على مشكلات المواطن والشباب خاصة وصناعة القرارات العلاجية للمتراكم منها كالبطالة ومشكلات التعليم والصحة والإسكان، ردم الفجوة بين صناع القرار والمواطنين، التوسع في المهام الرقابية حتى نصل إلى مؤسسات تعالج مشكلاتها بذاتها ولا تتوسع هذه المشكلات حتى تصبح قضية وحاجات مواطنين تستدعي مجلساً وشورى وتصويات وتوصيات.

كاريكاتير

	الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م** http://www.aleqt.com/2019/03/21/article_1564851.html
	المدينة **المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 رجب 1440هـ - 21 مارس 2019م** https://www.al-madina.com/article/621209